

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

N° 8, 2010, 8 العدد

ISSN : 1112-6604

تحديات مكافحة الفقر كهدف إنمائي في ظل الأزمة المالية

د. مخلوفي عبد السلام ، أ. العراي مصطفى

جامعة بشار

ملخص المداخلة:

تعرض هذا البحث لتشخيص مبسط للأزمة المالية العالمية ، بحيث تعرض لأهمية مكافحة الفقر كهدف إنمائي للألفية الثالثة ، ليصل إلى إبراز أهم التحديات التي تعترض جهود مكافحة الفقر مما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة بحلول 2015 ، وأختتم هذا البحث بمجموعة من التوصيات التي تحدد مجالات الأولوية لاتخاذ ما يلزم من أجل مواجهة هذه التحديات .

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية العالمية، الأهداف الإنمائية، الفقر، التحديات.

مقدمة:

كانت البلدان النامية بعيدة نسبيا عن الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية بسبب بعد مؤسساتها المالية و المصرفية عن أزمة الرهن العقاري واختيار البنوك الاستثمارية.

لكن مع الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان المتقدمة فإن البلدان النامية تواجه تداعياته من خلال كساد صادراتها نحو الخارج، وبالتالي تراجع في معدلات النمو ، والمعونات الخارجية ستقل على الأرجح عن تعهدات المانحين في الوقت الذي تظهر فيه أشد الحاجة إليها.

كل هته العوامل وأخرى من شأنها أن تقلل من فرص مكافحة الفقر كهدف إنمائي للألفية في البلدان النامية بحيث من المؤمل تخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول 2015.

والسؤال الذي يطرح نفسه:

ما مدى التطور في مكافحة الفقر كهدف إنمائي في البلدان النامية؟ وما تحديات تحقيق هذا الهدف في ظل تداعيات الأزمة المالية ؟

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم، وضعنا فرضية للبحث مفادها :

أن تداعيات الأزمة المالية من شأنها أن تعيق التقدم المحرز في مكافحة الفقر كهدف إنمائي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم التطورات في مجال الحد من الفقر في الدول النامية ودور أزمة الرهن العقاري في إعاقه تحقيق هذا الهدف الإنمائي.

وسنحاول الإجابة على إشكالية البحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- I – تشخيص أزمة الرهن العقاري .
- II – الفقر كهدف إنمائي للألفية.
- III – تحديات وفرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة المالية.

I – تشخيص أزمة الرهن العقاري:

لقد شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بزوغ أزمة مالية حادة لم يشهد العالم نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929. فبحلول الربع الأخير من عام 2008 بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق، كتداعيات لخلل^{lxxviii} في سير وأداء الأنظمة المالية في

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وكانت بدايات الأزمة المالية بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث تسبب التوسع الكبير في منح الائتمان المصرفي والإفراط في منح القروض للشركات والأفراد ذوي السجل الائتماني الضعيف، في حدوث اهتزازات عنيفة مست قطاع الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية أعقبتها خسارة عدد كبير من الأمريكيين لمنازلهم و اختيار بعض البنوك العملاقة مما قلص من حظوظ قطاع الأعمال في الحصول على الائتمان وهو ما مهد الطريق أمام الكساد.

هناك خاصية معينة تتميز بها المؤسسات المالية والمصرفية وهي درجة التشابك الكبيرة بينها وخصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة والذي انتشر في التسنييد أو التوريد بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، وبالتالي فإن تعرض إحداها للانهيار أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر واختيار مؤسسات مالية أخرى.

طاولت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث انتقلت من القطاع المصرفي وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وانعكست بالتالي على مستويات البطالة التي بلغ معدلها ولأول مرة في الولايات المتحدة 7.2 في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨. وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي وتباطأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل نمو الصادرات الأمريكية، إلى غير ذلك من دلالات الركود الاقتصادي.

ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة، انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والآسيوية الناشئة. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً بنسبة 7.5 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2008، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمعدل نفسه خلال الربع الأول من عام 2009^{lxxix}. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي^{lxxx}، من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً محدوداً يبلغ معدله 1.6 في المائة لعام 2009 ويرتفع إلى 4 في المائة لعام 2010.

وإذا كانت آثار الأزمة المالية تتجلى بشكل واضح في البلدان المتقدمة التي تفجرت فيها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهوين من تداعيات الأزمة على البلدان النامية التي تنتقل إليها هذه التداعيات من خلال التجارة الدولية (السلعية والخدمات)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية، وتعاملات أسواق المال، وانتقال الأفراد وما يصاحبه من تحويلات مالية إلى الوطن الأم. ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلدان النامية في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، وفي الوقت نفسه توفير متطلبات التكافؤ الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل للفئات الفقيرة. ففي ظل الأزمة الحالية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لذلك، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية.

II - الفقر كهدف إنمائي للألفية

تعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية.

1 - ماهية الأهداف الإنمائية للألفية:

في سبتمبر 2000، عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية حيث التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة بالعمل نحو عالم يعطي أكبر أولوية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقام بالتوقيع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة حيث قام أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتبني هذا الإعلان بالإجماع. وتمخضت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عن هذا الإعلان والاتفاقيات والقرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات.^{lxxxi}

تركز الأهداف الإنمائية للألفية على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسينات هامة وملموسة في حياة الناس بحلول عام 2015. وقد حددت هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضاً للبلدان الغنية التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وكذلك للمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

الأهداف الإنمائية للألفية هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كمياً وزمناً والتي تتقاسمها كل من الدول النامية والمتقدمة، وبذلك توفر إطاراً متكاملًا يرمي إلى تحقيق أهداف الحد من الفقر^{lxxxii}.

وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع .
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- تحسين صحة الأمهات .
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض .
- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

2 - الإقلال من الفقر كمحور للتنمية:

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. فقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان، وفرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات كما لعبه أعمال أمرتيا سن Amartya Kumar Sen^{lxxxiii} حول القدرات والحقوق المكتسبة من ناحية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية من ناحية أخرى دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا الاقتناع.

تتلخص الفكرة المحورية لمساهمة سن SEN في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية، كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد أو أنها التصنيع، أو أنها التقدم التقني، أو أنها التحديث الاجتماعي. ومن هذا المنظور فإن التنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول^{lxxxiv}.

إنطلاقاً مما سبق فإن الفقر يعتبر محورياً أساسياً في المفهوم الجديد للتنمية.

إن الهدف الأول من أهداف الألفية وهو "القضاء على الفقر المدقع والجوع" يحتوي على غائتين هما^{lxxxv}:

- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار يوميًا إلى النصف.
- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

تحدد كم من هاتين الفقرتين غاية عملية يمكن قياسها، تتعلق الأولى بالفقر، والثانية بالجوع وتتوفر في كليهما ثلاثة خصائص هامة: تتضمن تعريفين للفقر والجوع، تحددان الغاية" نصف ما كان موجوداً في عام 1990" وتعطيان إطاراً زمنياً لبلوغ الغاية.

فالغاية الأولى تنص على ضرورة قياس الدخل أو على الأقل الإنفاق وللأغراض الوطنية يستخدم خط الفقر الوطني بدلاً من دولار واحد يومياً. أما الغاية الثانية فتستوجب تحديد ما نعنيه بالجوع.

يعتمد رصد تحقيق الغاية الأولى على ثلاثة مؤشرات:

- نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر ، أي على أقل من 1.08 من الدولارات يوميا بالأسعار الدولية لعام 1993.
- نسبة فجوة الفقر " إنتشار الفقر * عمقه " أي متوسط المسافة التي تفصل السكان عن خط الفقر
- نصيب الخمس الأشد فقرا من الاستهلاك الوطني.
- أما رصد تحقيق الغاية الثانية فيعتمد على مؤشرين هما:
- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات .
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية.

III- تحديات وفرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة المالية

أتاح النمو الاقتصادي القوي في البلدان النامية خلال العقد المنصرم إمكانية بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المعني بخفض عدد الفقراء على مستوى العالم، غير أن الضربة الثلاثية المتمثلة في أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية أنشأت تهديدات جديدة أمام تحقيق هذا الهدف المتمثل في خفض عدد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف.

1 - فرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة

في عام 2004، شرع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعداد تقرير الرصد العالمي السنوي الذي يركز على كيفية قيام العالم بتنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونواتج التنمية ذات الصلة. ويتيح هذا التقرير إطاراً للمساءلة في سياسة التنمية العالمية.

تظهر تقديرات البنك الدولي أن نحو 1.4 مليار شخص كانوا يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يوميا عام 2005، وهو ما يعادل أكثر من ربع سكان العالم النامي. وتراجع معدل انتشار الفقر من 52 في المائة من سكان العالم عام 1981 إلى 42 في المائة عام 1990 وإلى 25 في المائة عام 2005^{lxxxvi}.

ويحذر آخر تقرير رصد عالمي صدر في ربيع 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والركود العالمي الحالي يفرضان تهديدات خطيرة على المكتسبات التي تحققت بشق الأنفس عند إحراز الأهداف الإنمائية للألفية علماً بأن التقديرات تشير إلى أن 55 - 90 مليون نسمة إضافية سيقعون في براثن الفقر المدقع، وسيعاني أكثر من مليار نسمة من جوع مزمن في عام 2009^{lxxxvii}.

فمن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي من 3.7 في المائة عام 2007 إلى 1.9 في المائة عام 2008 ثم ينكمش إلى ناقص 1.7 في المائة عام 2009. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع النمو الاقتصادي عام 2009، مقارنة بما كان متوقعا قبل الأزمة المالية، إلى انخفاض عدد الناجين من براثن الفقر في العالم النامي بنحو 50 مليون شخص، باستخدام المستوى المرجعي لخط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يوميا، وإذا كان خط الفقر يبلغ دولارين اثنين يوميا فإن هذا العدد سيرتفع إلى 64 مليون شخص. وتعد تقديرات الآثار هذه ذات صلة بمسارات ما قبل الأزمة. وسيهبط معدل الفقر الإجمالي عند حد 1.25 دولار يوميا من 19 في المائة عام 2008 "ما قبل الأزمة" إلى 18 في المائة (1.04 مليار شخص) عام 2009؛ وكان معدل النمو ما قبل الأزمة لعام 2009 سيؤدي إلى خفض معدل الفقر بدلا من ذلك إلى 17 في المائة (987 مليون شخص).

ومع ذلك، فالهدف الأول المتمثل في تخفيض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بمستوى عام 1990 لا زال قابلاً للتحقيق على المستوى العالمي بناءً على التنبؤات الحالية، غير أن المخاطر كثيرة. بحيث أن هناك أمل يلوح في الأفق لتحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي. ومن غير المرجح أن تحقق منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وذلك بناءً على الاتجاهات الحالية.

على المستوى القطري، تعاني غالبية البلدان النامية من مخاطر عدم تحقيق معظم أهدافها. وتعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة عن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للتنمية، أما جنوب آسيا فهي متباطئة عن تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالتنمية البشرية. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل لا سيما الدول الهشة مخاطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل خمس سنوات عن الموعد النهائي لتحقيق الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أخذ احتمال التقصير في تحقيق عدد من الأهداف يشكّل حقيقة صارخة. وعلى الرغم من بدء بروز بوادر انتعاش، فإن الأزمة الاقتصادية وأزمة الأغذية وأزمة الوقود التي شهدتها الآونة الأخيرة على المستوى العالمي جعلت فرص إحراز تقدم أكثر صعوبة بل أدت، في بعض الحالات، إلى انحسار المكاسب^{lxxxviii}.

وعلى الرغم من أن الأزمة الحالية تدعو إلى تركيز خاص على برامج الحماية الاجتماعية التي تحمي الفقراء والفئات المستضعفة من المصاعب الوشيكة، من المهم تسريع وتيرة التقدم نحو أهداف التنمية البشرية. أما البرامج الأساسية في مجال الرعاية الصحية والتعليم - مثل مكافحة الأمراض العضال ومنها الإيدز والملاريا، وتدعيم نظم الرعاية الصحية، ومساندة مبادرة المسار السريع في التعليم - فتحتاج إلى تعزيز.

2- أهم تحديات مكافحة الفقر في ظل الأزمة:

إذا كانت آثار الأزمة المالية تتجلى بشكل واضح في البلدان المتقدمة التي تفجرت فيها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهور من تداعيات الأزمة على البلدان النامية التي تنتقل إليها هذه التداعيات من خلال التجارة الدولية (السلعية والخدمية)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية، وتعاملات أسواق المال، وانتقال الأفراد وما يصاحبه من تحويلات مالية إلى الوطن الأم. ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلدان النامية في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، وفي الوقت نفسه توفير متطلبات التكافؤ الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل للفئات الفقيرة^{lxxxix}.

ففي ظل الأزمة الحالية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لذلك، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية والتقليص من حدة الفقر للوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

☞ تراجع المساعدات الإنمائية للدول النامية :

منذ بداية أزمة الغذاء والوقود قبل حوالي سنتين وبعد ذلك الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي، قامت البلدان والجهات المانحة وهيئات التنمية بتعبئة موارد إضافية كبيرة لفائدة البلدان المنخفضة الدخل. ولكن الأزمات أوقعت أكبر الأضرار في البلدان المنخفضة الدخل من بين البلدان النامية مع أن تلك الأزمات لم تنشأ فيها، وهي لذلك تواجه تحديات هائلة تعرّض للخطر سنوات من التقدم المحرز في محاربة الفقر.

☞ -تأثير تراجع التجارة الدولية على مستويات العمالة:

إن هبوط معدلات التجارة العالمية أصاب البلدان المنخفضة الدخل بأضرار كبيرة، حيث تفيد التقديرات بأن الطلب في أسواق الصادرات هبط ما بين 5 في المائة و 10 في المائة في العام 2009.^{xc}

وفي هذا الصدد قد يحدث التغير في دخل العمل من خلال الصدمات التي تتعرض لها فرص العمل والإيرادات. ففي البداية، سيكون العاملون في القطاعات الموجهة للتصدير وفي قطاعي التشييد والصناعات التحويلية الأشد تأثراً على الأرجح، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على الصادرات وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وظهرت دلائل غير مثبتة من بعض البلدان النامية على إلغاء عدد كبير من الوظائف وانخفاض الإيرادات في قطاعات الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير. فعلى سبيل المثال، سجلت عمليات تسريح ضخمة للعمالة في الهند في بعض القطاعات (مثل صقل الألبسة) والاتجاه نحو قبول عقود أقل ضمناً في قطاعات أخرى (مثل المنسوجات والملابس). وفي كمبوديا، فقد قطاع الملابس الجاهزة والبناء 45 ألف وظيفة و 60 ألف وظيفة على التوالي بنهاية عام 2008. وفي المدى المتوسط، ستنشر الآثار على الأرجح إلى قطاعات أخرى أقل راتبا، حيث أن دخول العمالة الفائضة من قطاعات الصناعات التحويلية إلى هذه القطاعات سيؤدي

إلى تآكل إيرادات العمال الموجودين بالفعل. وتشير التقديرات إلى أنه خلال الأزمة الآسيوية عام 1997، انتقل ما بين 30 و 40 في المائة من العمالة المسرحة في المناطق الحضرية إلى قطاع الزراعة^{xci}.

🔍 تراجع أسعار السلع الأولية:

ويمكن لتراجع أسعار السلع الأولية أن يكون له أثر كبير على دخل العمال ولا سيما في البلدان النامية التي تعتمد على صادرات السلع الأولية في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. ففي زامبيا، على سبيل المثال، فقد ربع العاملين في التعدين وظائفهم عام 2008، وهبطت أسعار السلع الأولية الرئيسية للتصدير في منغوليا إلى حوالي 50 في المائة، مما أدى إلى تراجع الدخل وارتفاع معدل البطالة^{xcii}.

🔍 تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص:

شهد صافي تدفقات رأس المال من القطاع الخاص إلى أشد البلدان فقراً هبوطاً كبيراً إلى 21 مليار دولار أمريكي في العام 2008 من 30 مليار دولار أمريكي في العام 2007، ومن المتوقع أن يهبط إلى 13 مليار دولار أمريكي في العام 2009.

🔍 تراجع مبالغ التحويلات:

أدى التدهور الشديد الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية إلى هبوط كبير في تحويلات العاملين إلى البلدان المنخفضة الدخل، ومن المتوقع أن تحبط بنسبة ما بين 5 في المائة و 7 في المائة في العام 2009، على أن تشهد انتعاشاً طفيفاً في العام 2010^{xciii}.

وقد يكون لتراجع تدفقات الهجرة إلى الخارج بسبب تراجع النمو في البلدان العالية والمتوسطة الدخل أثر خطير على الفقر في البلدان المعتمدة على التحويلات الخارجية كمصدر للدخل بخلاف دخل العمل. فمن المتوقع أن تتراجع التحويلات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مثلاً، حوالي 4 في المائة في المتوسط، وهو ما سيؤدي إلى زيادة عد الفقراء بما يقدر بنحو 125 ألف شخص و 68 ألف شخص في غواتيمالا وهندوراس على التوالي. وقد يؤدي تدهور أسواق العمل في المناطق الحضرية إلى انخفاض التحويلات المحلية وانعكاس مسار الهجرة الداخلية^{xciv}.

🔍 ارتفاع أسعار المواد الغذائية :

سجلت أسعار الأغذية زيادة حادة في النصف الأول من عام 2008. ومع أن الأسعار نزلت عن المستويات القياسية التي وصلت إليها العام الماضي، فإن أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية ما زالت أعلى كثيراً من المتوسط. وبقيت أسعار الحبوب العالمية أعلى 60 في المائة عن مستواها في بداية عام 2006 رغم أنها تراجعت 40 في المائة منذ بلوغها الذروة عام 2008. ومازالت أسعار الأرز أعلى مرتين عما كانت عليه في بداية عام 2006 رغم هبوطها 37 في المائة، في حين أن أسعار الذرة والقمح بقيت على بنسبة 48 في المائة و 35 في المائة على التوالي. ومع أن الأسعار العالمية نزلت عن مستوياتها القياسية التي وصلت إليها العام الماضي، فإن هذا لم يؤد تلقائياً إلى انخفاض مماثل للأسعار المحلية في كثير من البلدان، حيث كانت الأوضاع المحلية تدفع في أغلب الأحوال إلى هذا الفارق في الأسعار^{xcv}.

ومن المتوقع أن تكون الأسعار الحقيقية للأغذية الرئيسية في المتوسط أعلى 25 في المائة خلال الفترة بين عامي 2009 و 2018 مقارنة بالفترة بين عامي 1999 و 2007، وستكون أكثر تقلباً على الأرجح. وتدفع الأحداث خارج قطاع الغذاء بشكل متزايد الأسعار العالمية للأغذية، حيث يدفع الوقود الحيوي وصناديق مؤشرات السلع الأولية إلى نقل التقلب الكبير في الأسعار من أسواق الوقود والمعادن إلى أسواق الحبوب، وتندرج التوقعات الخاصة بتغير المناخ بآثار كبيرة على الغلات الزراعية في المناطق المدارية.

ويهدد التقلب الشديد لأسعار الأغذية مع آثار الأزمة المالية بتفاقم النقص الشديد للغذاء واشتداد المصاعب التي يواجهها أشد الناس فقرا. وتفيد أحدث التقديرات من منظمة الأغذية والزراعة بأنه لأول مرة في تاريخ البشرية سينام أكثر من مليار إنسان جوعى كل ليلة. ويؤثر الجوع حاليا على شخص من بين كل ثلاثة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة الأسعار المرتفعة وغياب مساعدات خارجية، فإن الأسر التي تعاني نقصا شديدا في الغذاء ليس أمامها من خيار سوى تخفيض المستويات الحالية لاستهلاكها من الأغذية، أو التحول إلى أغذية أقل جودة وثمنا، أو التخلي عن نفقات بالغة الأهمية على الصحة والتعليم.

خاتمة:

في ختام هذا البحث وفي إطار اختبار الفرضية المذكورة أعلاه، كانت للأزمة المالية تداعيات وخيمة على التخفيض والتقليل من جهود مكافحة الفقر بل زادت من تفاقم المشكل مما قد يعيق من تحقيق الأهداف المرجوة بحلول 2015، وفيما يلي نورد بعض التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقرير الرصد العالمي لـ 2009 والتي تحدد مجالات الأولوية لاتخاذ ما يلزم في ضوء الموقف الاقتصادي الحالي في جميع أنحاء العالم:^{xcvi}

- ضمان استجابة مالية كافية في البلدان النامية لحماية الفقراء والشرائح المستضعفة، ومساندة النمو الاقتصادي. يتعين أن تعزز مجالات الأولوية شبكات الأمان الاجتماعي وتحمي برامج البنية الأساسية التي يمكن أن تهيئ فرص عمل مع إقامة أساس في الوقت نفسه نفسه لإنتاجية ونمو مستقبليين.
- تقديم المساندة للقطاع الخاص وخاصة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المناخ الذي يساعد على تحقيق الانتعاش والنمو في استثمارات القطاع الخاص.
- مضاعفة الجهود في مجال التنمية البشرية، واستعادة الميزة المفقودة في التقدم نحو إحراز الأهداف الإنمائية للتنمية وخاصة ما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم.

وكي تتسنى مساندة هذه الجهود، يشدد التقرير على 3 أولويات عالمية أساسية:

- على المانحين الوفاء بالتزاماتهم بشأن زيادة المعونات. حيث إن الاحتياجات المتزايدة للبلدان الفقيرة التي تضررت بشدة من جراء الأزمة تدعو إلى تجاوز الالتزامات الحالية إلى المزيد.
- يتعين على الحكومات الوطنية مكافحة الضغوط الحمائية المتزايدة ومواصلة الانفتاح على التجارة ونظام التمويل الدوليين. إذ إن استكمال مفاوضات الدوحة يمكن أن يعطي الثقة المفقودة والتي هناك حاجة ماسة إليها للاقتصاد العالمي في وقت يتسم بالتوتر الشديد وعدم اليقين.
- يتعين أن يكون لدى المؤسسات المتعددة الأطراف الصلاحيات، والموارد، والأدوات اللازمة لمساندة استجابة عالمية فعالة للأزمة العالمية. وعلى المؤسسات المالية الدولية القيام بدور أساسي في تضيق الفجوة التمويلية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية الناجمة عن تراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ويتضمن ذلك استخدام قدرتها على الرفع المالي للمساعدة في إنعاش تدفقات الأموال الخاصة.

قائمة المراجع حسب ورودها في الهوامش

- ¹ - هناك خلل ما في النظام المالي الرأسمالي أرجعه الأستاذ موريس آليه (Maurice Allais) (1993) إلى الزيادة المفرطة في الائتمان ووعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو "المضاربة" (Speculation) على ذلك، مما أدى كما يقول الأستاذ آليه إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ، ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل عام 2001 وذلك عام 2003 . راجع : د. أحمد مهدي بلواي، " أزمة عقار...أم أزمة نظام " ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز - جدة - islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../Belwafi01.pdf
- ¹ - صندوق النقد الدولي، " الحالة الاقتصادية في العالم: الأزمة والتعافي " ، أبريل 2009. متاح على: www.imf.org
- ¹ - المرجع نفسه.
- ¹ - البنك الدولي ، " الأهداف الإنمائية للألفية " ، <http://web.worldbank.org> ، الإطلاع 2010/04/01
- ¹ - د. رياض بن جليلي " حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية " سلسلة جسر التنمية ، العدد 65، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جوان 2007 ص 3
- ¹ - أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen ، ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان و الرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية.
- ¹ - د. رياض بن جليلي ، مرجع سابق ص 3-4.
- ¹ - المرجع نفسه ص 5-6
- ¹ - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية، www.worldbank.org/poverty،
- ¹ - IMF ,The World Bank , " Global Monitoring Repor 2009 "A Development Emergency."",p48.
- www.worldbank.org/INTGLOMONREP2009/Resources/5924349-1239742507025/GMR09_book.pdf
- ¹ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، " تقرير الأهداف الإنمائية للألفية مساهمة اليونيدو " ، فبراير 2010، ص 2-3
- ¹ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، " الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009". متاح على: www.un.org/esa/policy/wess/wesp.htm
- ¹ - The world bank , " Protecting Progress: The Challenge Facing Low-Income Countries In The Global Recession " , septembre 2009. P 05.
- ¹ - المرجع نفسه.
- ¹ - المرجع نفسه.
- ¹ - المرجع نفسه.
- ¹ - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية ، مرجع سابق.
- ¹ - البنك الدولي، أسعار الأغذية العالمية <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>
- ¹ - IMF ,The World Bank ,ibid,p49